خلال كلمة في افتتاح منظمة التعاون الإسلامي بإيران

الغانم: الكويت بقيادة الأمير رسخت الشراكة العالمية وعززت التعاون الإقليمي والدولي

الرئيس الإيراني مستقبلاً رئيس مجلس الأمة

الرئيس الغانم يلقي كلمته

قال رئيس مجلس الامة ورئيس الاتحاد البرلماني العربي مرزوق علي الغانم ان الكويت بقيادة صاحب السموّ أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد عملت على ترسيخ الشراكة العالمية، وتعزيز التعاون على الأصعدة الدولية والإقليمية.

وأضاف الغانم في كلمة له القاها امس، في افتتاح الدورة التاسعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي تستضيفه جمهورية ايران الاسلامية خلال الفترة من 17 الى 19 الجاري ان دولة الكويت ساهمت بفعالية في تكريس الأمن والاستقرار.

وأشار إلى ان دولة الكويت استضافت بفخر واعتزاز العديد من المؤتمرات الإنسانية والتنموية لدعم التنمية في مختلف دول العالم كما قامت بالعديد من المبادرات الإنمائية، لعل من أهمها مبادرة سمو أمير دولة الكويت بإنشاء صندوق إقليمي خاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

ولفت إلى استضافت دولة الكويت القمة العربية – الإفريقية الثالثة تحت عنوان شركاء في التنمية والاستثمار ، وذلك تعبيراً عن حرص الكويت على تحقيق الشراكة الإنمائية بين الدول العربية والدول الإفريقية منوها بمبادرة سموه الكريمة في استضافة المؤتمرين الأول والثاني للمانحين اللذين تم فيهما تقديم الدعم للشعب السوري، وحشد الجهود الدولية لمواجهه الكارثة الإنسانية التي يعاني منها.

وأضاف، أن التاريخ يُسجّل بحروف من نور مسيرة أمتنا الإسلامية ، والرسالة الخالدة لديننا الحنيف ، وما فاض به هدي نبينا الكريم من قيم أخلاقية ومبادئ إنسانية عالية لجميع البشر ، تدعو إلى التراحم والتآخي ، والعيش المشترك ، وإعمار هذا الكون الذي نعيش عليه جميعا بالخير والمحبة، وذلك كله ما تعمل به ومن أجله دولة الكويت ، قيادة وشعبا ، فتمسكت بعقيدتها الإسلامية السمحاء منذ نشأتها ، والتزمت بقيمها ومبادئها في ماضيها وحاضرها ، واضطلعت بمسؤولياتها الإنسانية في جميع علاقاتها ، فمدّت جسور الحوار والتفاهم مع الجميع ، وقدّمت العون الإنمائي والمساعدات الإنسانية لكل من يحتاجها، وعملت من أجل السلام العالمي ، والتزمت بالمشروعية الدولية ».

وجدد الغانم الدعوة لجميع الدول الشقيقة والصديقة للمساهمة في تفعيل جهودها الإنمائية وتقديم الدعم التنموي والمساعدات الإنسانية ، وتعزيز التعاون الاقتصادي ، بما يؤكد الشراكة والتكافل الإسلامي.

نفخر بحشد الجهود الدولية لمواجهة الكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب السوري

ويسهم في نهضة أمتنا الإسلامية.

وأشار الغانم في كلمته الى القضية الفلسطينية قائلا ، ان القضية الفلسطينية ، قضية العرب والمسلمين، شهدت تراجعا على سلم الأولويات الدولية في هذه المرحلة وبما ينذر بتهميشها ، ويتجاهل النضال التاريخي للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة ، ولا يوفر الزخم والدعم المطلوبين من المجتمع الدولي لتحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط».

واضاف ، لقد استغلت الحكومة الإسرائيلية ذلك أبشع استغلال ، فبالغت في تنكيلها للشعب الفلسطيني الشقيق، وواصلت سياساتها الاستيطانية ، وتمادت في إجراءاتها في تهويد القدس الشريف، وتنصلت من مبادئ وأسس عملية السلام ، وتجاهلت الحقوق العربية المشروعة ، وضربت قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط،وذلك كله، للأسف الشديد، دون موقف دولي رادع ، أو رد فعل مؤثر يتجاوز الشجب والتنديد، وبقي الشعب الفلسطيني الشقيق في ذلك كله يعاني ظلم الاحتلال والقهر على ما يعانيه من ضيق العيش وتدني أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية».

وتابع «لقد شكّل ذلك، دون شك، أوضاعا خطيرة للشعب الفلسطيني الشقيق ، يجب أن نتوقف عندها ، نبحث مخاطرها ، ونتخذ الموقف اللازم بشأنها. وهذا الاجتماع البرلماني الإسلامي فرصة هامة لنا كبرلمانيين للقيام بدورنا في نصرة الشعب الفلسطيني الشقيق ولا شك ، إن أول خطوة في مواجهة ذلك هي وحدة الصف الفلسطيني ، ووضع حد للانقسام بين القادة الفلسطينيين ، وثانيا ، الالتزام بموقف إسلامي موحد وفعال يؤكد ثبات موقف أمتنا الإسلامية في استعادة حقوقها المشروعة ، ورغبتها بسلام عادل يعيد تلك الحقوق لأهلها».

وقال الغانم انه تأكيداً لالتزام دولة الكويت بمسؤوليتها في ذلك، احتضنت دولة الكويت بكل اعتزاز المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي منتصف الشهر الماضي تحت عنوان «القدس عاصمة دولة فلسطين، ، ليكون رسالة منها إلى الأشقاء في فلسطين، وإلى العالم، بأن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب والمسلمين.

وأضاف الغانم إنه من دواعي فخري، أن يتم تكليفي من قبل ذلك المؤتمر، وبصفتي رئيسا للاتحاد البرلماني العربي في دورته الحالية، بزيارة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والاتحاد الأوروبي ، والمنظمات الدولية، لشرح أبعاد القضية الفلسطينية في مرحلتها الراهنة ، ومعاناة الشعب الفلسطيني الصامد تحت الاحتلال الإسرائيلي، وحثّ المجتمع الدولي لدعم الحقوق العربية المشروعة في فلسطين، والتأكيد على أن السلام العادل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وأشار الى الأزمة الدامية في سوريا الشقيقة والتي راح ضحيتها آلاف الاشخاص، وسفكت فيها دماء الأبرياء، وأصبحت من المشاهد المؤلمة في عالمنا العربي والإسلامي، وتتطلب موقفاً إسلامياً موحداً لإنهائها، ووضع حد للاقتتال الداخلي الذي دفع الشعب السوري الشقيق، ولا يزال يدفع ، ثمنا باهظا له. وأشاد بمبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد باستضافة المؤتمرين ، الأول والثاني، للمانحين لتقديم الدعم الإنساني لأبناء الشعب السوري الشقيق، بما يؤكد للأشقاء في سوريا بأن الكويت معهم ، تدعمهم وتقف معهم انتصاراً لمبادئ الأخوة والحق والإنسانية التي جُبلت عليها الكويت قيادة وشعبا.

وزاد وفي هذا الإطار، ندعم بقلوب ملؤها الأمل الخيار السياسي السلمي المتمثل بالحوار المشترك الذي جمع الأطراف السورية والمبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي في جنيف 2، متطلعين إلى أن تتوصل جميع أطراف الحوار إلى حل لهذه الأزمة المدمرة التي حصدت الأرواح ، وشردت الأطفال والنساء ، وهدمت القرى والمدن. واضاف الغانم منذ عقد ونصف وهذا المحفل الإسلامي الرحب يحتضننا لنتداول في إطاره قضايانا، ونبحث في اجتماعاته همومنا ، يجمعنا في ذلك دين عظيم، ورسالة سماوية جاءت للبشرية جمعاء . وفي ذلك، يستوجب علينا التطلع دائما إلى العمل على إعلاء مكانة هذا الإتحاد وتفعيل مساعيه وجهوده بالعمل الجماعي المتواصل لتطوير نظمه ولوائحه وأنشطته وبما يتيح مساحة أكبر للإنتاج والبناء، ويوفر التفاهم والانسجام العملي بين أعضائه. ونحن إذ يجمعنا ديننا الإسلامي الحنيف، جرى بنا أن نضع نصب أعيننا دائما قوله تعالى «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم». ونعمل مجتمعين متكاتفين لتحقيق تطلعات شعوبنا في التقدم والازدهار، ونكون عامل بناء في المجتمع الدولي. واختتم الغانم كلمته بتجديد الشكر والامتنان، والتقدير والعرفان، لجمهورية إيران الإسلامية، وأواصل شكري وتقديري لكم جميعا على حضوركم ومشاركتكم، ولكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر. وأدعو العلي القدير أن يوفقنا جميعا، ويجعل نتائج هذا المؤتمر في مصلحة أمتنا الإسلامية.

التاريخ يُسجّل بحروف من نور مسيرة أمتنا الإسلامية والرسالة الخالدة لديننا الحنيف

قدم اقتراحاً للحفاظ على البيئة في البلاد

الحويلة يطالب بإنشاء أفرع للهيئة العامة للبيئة في المحافظات الست

محمد الحويلة

قدم النائب محمد الحويلة اقتراحا بإنشاء افرع للهيئة العامة للبيئية في محافظات الكويت، وذلك لقياس نسبة التلوث، فيما يلي نصه:

إن من الشروط والمرتكزات للتنمية المستدامة هي تبني المؤسسات الاقتصادية سياسة التوظيف الكامل للموارد الإقتصادية مع الحفاظ على الموارد البيئية لذا هناك إلتزامات وشروط ومحدودات تقنية وإدارية وتسويقية وتنظيمية وإجتماعية على الشركات والمصانع والقطاعات الاقتصادية يجب مراعاتها وتطبيقها بشكل علمي، ولذلك يجب تشجيع الدراسات والبحوث في مجال مراجعة الأداء البيئي للشركات الصناعية للحفاظ على البيئة وتقديم تقرير شهري يوضح مدى الضرر الذي قد يصيب البيئة من تلك الشركات والمصانع للعمل على تحديد أنواعه ومصادرة ثم إحتوائه عن طريق تلك التقارير .

لذا فإنني أتقدم بالإقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

1 – تزويد الهيئة العامة للبيئة بإحدث الآليات والاجهزة الحديثة لقياس درجات التلوث وتحديد أنواع مصادرة، وإنشاء افرع لها بالمحافظات، وإنشاء مكتب تابع للهيئة العامة للبيئة لتولي الرقابة الدائمة على المصانع والتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة من أجل معالجة مخالفات هذه المصانع بشكل فوري ودون تاخير، والقيام بزيارة ميدانية للمنطقة للوقوف عن كثب على حجم الأضرار البيئية بها وإتخاذ التوصيات اللازمة لسبل معالجتها بشكل فوري لتجنيب المواطنين أي آثار سلبية وبما يضمن المحافظة على سلامتهم الصحية.

2 – إلزام الشركات والمصانع بإتباع أقصى قواعد السلامة والشروط البيئية على منشآتها وتركيب الأجهزة والمعدات الخاصة بمعالجة الأدخنة والملوثات الناتجة عنها أو المخلفات الملوثة للبيئة بشكل عام، وتشديد الرقابه حول مدي الإلتزام بدراسة المردود البيئي، زيادة أعداد المفتشين والفرق لزياده فاعلية الرقابه البيئيه علي المنشات الصناعيه الحكوميه والخاصه.

3 – الإستعجال بنقل المصانع ذات الحمل البيئي الثقيل A والحمل البيئي المتوسط B إلى المنطقه الصناعية الجديدة البيعدة عن المناطق السكنية التي تم تخصيصها للمصانع الجديدة والتي لها أضرار على صحة المواطنين.

4 – تشجيع الدراسات والبحوث في مجال مراجعة الأداء البيئي للشركات الصناعية.

5 – تقدم الشركات والمصانع التي يوجد بها مؤثرات على البيئة تقريرًا شهريًا إلى الهيئة العامة للبيئة.

6 – تطوير أساليب وتقنيات أداء المرجعة البيئية في الشركات الصناعية لتحقيق أهداف البيئة.

7 – وضع برامج تدريبية متكاملة لتعزيز قدرة العاملين في الهيئة العامة للبيئة للقيام بعملهم في رصد التلوث في المناطق كافة.

الدبوس: تغيير الوزراء بشكل مستمر سبب تخبط القرارات في «التربية»

عصام الدبوس

قال عضو مجلس الأمة الأسبق عصام سلمان الدبوس إن وزارة التربية ما زالت تعاني بشكل واضح من التخبط والتسرع في القرارات بالإضافة إلى غياب الاستراتيجية العامة الثابتة مع تغير الوزراء في فترات متقاربة، مطالبا وزير التربية الجديد أحمد المليفي بألا يكرر نفس الأخطاء التي وقع فيها أثناء توليه الوزارة سابقًا عام 2011 حين حاول حرمان الطلبة من الدرجات بعمل نظام جديد غير معمول به سابقا، وكذلك عدم الاعتراف بشهادات الدبلوم وبهذا يتم حرمان الطلبة من دخول الجامعة بعد تخرجهم من الثانوية من أجل التقليل من نسب القبول، وغير ذلك من قرارات متسرعة غير مدروسة تتسم بالإنشائية والبعد عن الواقع وعدم القابلية للتنفيذ لتطرف بعضها بمثاليته وبعده بعضها الآخر عن التدرج المنطقي في التحول والتغيير المطلوب.

وأضاف الدبوس بأن ما شهدته الفترة الماضية للمليفي أثناء توليه المنصب الوزاري شهدت الكثير من الاعتراضات من قبل الطلاب أنفسهم، مشددا على أن تغير شريحة المعارضين من أولياء الأمور بشكل إفرادي إلى شريحة الطلبة بشكل جماعي شبه منظم يعكس الحقيقة بأن القرارات المتخذة في حينها كانت واضحة في تأثيراتها السلبية المباشرة والسريعة على الطلبة وشعور الطلبة بشكل عام بعدم صوابية تلك القرارات في ذلك الوقت.

وتساءل الدبوس، على سبيل المثال، عن المعايير التي سيعتمدها المليفي في إحالة أو عدم إحالة قياديي التربية ممن تجاوزوا ال 35 عاما في الخدمة أو إحالة بعضهم والإبقاء على بعضهم الآخر بعد أن قال سابقا بأنه ضد التقاعد الإجباري ثم التراجع إلى النهج الانتقائي ومعالجة كل حالة بشكل منفصل، مؤكداً بأن هذه الطريقة تتنافى مع العمل المؤسساتي الحقيقي بغض النظر عن معيار الكفاءة والحاجة الذي قد يبرر به البعض توجه المليفي، بالإضافة إلى أن هذه القرارات الضبابية تعكس التردد وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة التي تعود بالمصلحة العامة على العملية التربوية المريضة أصلاً.

التي يسري بها أحكام قانون الخدمة المدنية وفق المؤهل وأقدمية الخدمة

طنا يقترح مساواة مرتبات الموظفين الكويتيين

محمد طنا

قدم النائب محمد طنا اقتراحا بأن يتساوى جميع مرتبات الموظفين بالجهات التي تسري بها احكام قانون الخدمة المدنية وفقا للمؤهل وتاريخ الحصول عليه وأقدمية الخدمة، فيما يلي نصه:

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر في 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة «1»

في تطبيق أحكام هذا القانون ، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعني المبين قرين كل منها : –

الجهات الحكومية : الجهات الحكومية كما عرفتها المادة الثانية من قانون الخدمة المدنية ، وكذلك الجهات ذات الميزانيات المستقلة .

المرتب : المرتب الشامل الذي يتقاضاها الموظف شهريا .

النظام الوظيفي الخاص : النظام الذي يضع للعاملين بإحدي الجهات الحكومية معاملة مالية خاصة من حيث المرتب .

مادة «2»

تزاد مرتبات جميع الموظفين الكويتيين بالجهات التي تسري على العاملين بها أحكام قانون الخدمة المدنية ونظام الخدمة المدنية وجدول المرتبات الملحق به ، ولا يخضعون لنظم وظيفية خاصة ، بحيث يتساوي مرتب كل منهم مع متوسط المرتبات التي يحصل عليه نظراؤه في الجهات الحكومية التي يخضع العاملون بها كلهم أو بعضهم لأنظمة وظيفية خاصة .

ويسري حكم الفقرة السابقة على من يخضع لنظام وظيفي خاص إذا كان المرتب الذي يتقاضاه يقل عن المتوسط المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة «3»

اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ، لا يجوز إصدار أي نظام خاص بالمرتبات للعاملين بالجهات الحكومية ، كما لا يجوز تقرير أي إضافة إلى المرتب أيا كانت تسميتها إلا بقانون .

مادة «4»

يصدر مجلس الوزراء ، بعد أخذ رأي مجلس الخدمة المدنية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة «5»

تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

مادة «6»

يلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة «7»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون .

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي:

في 1979/4/4 صدر المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية ، الذي نص في مادته الثالثة على أن تسري أحكام على الجهات الحكومية وعلى الجهات التي تنظم شئون الخدمة فيها قوانين خاصة فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القوانين ، وعرفت المادة الثانية الجهة الحكومية بانها كل وزارة أو إدارة أو وحدة إدارية تكون ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة أو ملحقة بها .

لذا كان حريا بالمشرع أن يتدخل لمعالجة هذا الخلل الواضح في مستوي المرتبات ، من اجل ذلك أعد هذا الاقتراح بقانون الذي يتبني الأحكام الرئيسية التالية :–

زيادة مرتب الموظف الكويتي الذي يخضع لقانون الخدمة المدنية ولجدول المرتبات بنظام الخدمة المدنية بحيث يتساوي مرتبه مع متوسط المرتبات التي يحصل عليها نظراؤه الخاضعين لنظم وظيفية خاصة أيا كانت جهة عملهم «وزارة – إدارة حكومية – هيئة عامة – مؤسسات عامة » ، وكذلك بالنسبة للموظف الذي يخضع لنظام وظيفي خاص إذا كان مرتبه أقل من المتوسط المشار إليه «المادة الثانية » .

وحتى يتوقف الخلل الذي أصاب بالفعل جداول المرتبات وأدي إلى التفاوت الذي يسعي هذا الاقتراح إلى علاجه ، نصت المادة الثالثة على انه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون لا يجوز إصدار أي نظام خاص بالمرتبات سواء للعاملين في وزارة أو إدارة حكومية أو جهة ذات ميزانية ملحقة أو مستقلة إلا بقانون .

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

ينعى
رئيس وأعضاء مجلس إدارة
جمعية الصحافيين الكويتية
والأسرة الصحافية المغفور لها بإذن الله
الزميل الدكتور / أحمد سامح محمود
عضو جمعية الصحافيين الكويتية
والكاتب في صحيفة الراي
تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون